دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر

د. بلعور سليمان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة غرداية

Bellaouar@univ-ghardaia.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، والمقارنة بينه وبين المخطط المحاسبي القديم، ومحاولة الكشف عن المبررات والدوافع الحقيقية للتحول وانتقال الجزائر نحو هذا النظام الجديد في المحاسبة، بالإضافة إلى تقييم البيئة المحاسبية في الجزائر لمعرفة مدى مناسبتها لاعتماد هذا النظام.

اعتمدت الجزائر المخطط المحاسبي الوطني منذ 1976، وقد أظهر هذا الأخير عدة نقائص من خلال تطبيقه خلال أكثر من ثلاثين سنة، لذلك كانت تلك النقائص مبررا للانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي، ويسد الكثير من تلك النقائص التي ميزت المخطط المحاسبي القديم.

تواجه الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي الجديد العديد من الصعوبات التي تجعل البيئة لازالت غير مهيئة بصفة كاملة، لكن هذا لا يعتبر مبررا لترك العمل بهذا النظام، بل من المهم تهيئة البيئة في الوقت الذي يطبق فيه هذا النظام بشكل تدريجي، وتتطلب تهيئة البيئة إعادة هندسة برنامج مقياس المحاسبة في المؤسسات التعليمية، وإعادة الرسكلة الدورية للعاملين في مجال المحاسبة، مع ضرورة تعديل القانون التجاري والنظام الجبائي بما يتماشى مع هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي الجديد، البيئة المحاسبية، المخطط المحاسبي الوطني، المحاسبة.

تمهيد:

بذلت الجزائر جهودا كبيرة للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، ولازالت هذه العملية لم تستكمل لأنها تمس العديد من الجوانب والمجالات، وتحتاج إلى تعديل القوانين في شتى الميادين.

ايمانا منها بأهمية المحاسبة وبارتباط أي إصلاح اقتصادي بها، سعت الجزائر إلى الانضمام إلى التوحيد المحاسبي الدولي والعمل بالمعايير المحاسبية الدولية، من خلال اعتمادها للنظام المحاسبي المالي كبديل للمخطط المحاسبي الوطني ودخوله حيز التطبيق ابتداء من الفاتح جانفي 2010.

بالنظر إلى ما سوف يحدثه الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي من تغيير جذري للثقافة والممارسة المحاسبيتين نتيجة القطيعة مع جيل كامل (33 سنة) من الممارسة المستندة إلى المخطط المحاسبي الوطني، سنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى ما كل ما يتعلق بهذا النظام من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي المبررات التي تقف وراء اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وهل البيئة المحاسبية مناسبة وجاهزة لاعتماده؟

أولا- المخطط المحاسبي الوطني والنقائص التي تميزه

قبل التفصيل في النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، نلقي الضوء على المخطط المحاسبي الوطني الذي كان منظما للمحاسبة في الجزائر قبل النظام الجديد، وأهم النقائص التي ميزته وجعلت من التحول نحو هذا النظام ضرورة ملحة.

1- المخطط المحاسبي الوطني:

ظهر المخطط المحاسبي الوطني[1] PCN ليحل محل المخطط المحاسبي الفرنسي - الذي كانت تعمل به الجزائر منذ 1957، وقد بدأ العمل بالمخطط المحاسبي الوطني ابتداء من 1976/1/1 بعد أن أصدرت الجزائر القانون الذي جاء بهذا المخطط في 1975/4/29، معلنة بذلك استقلالها المحاسبي من جهة، وبناء جهاز محاسبي يستجيب لتوجهات اقتصاد البلاد من جهة أخرى.

2- أهم النقائص التي ميزت المخطط المحاسبي الوطني:

هناك العديد من النقائص التي ميزت المخطط المحاسبي الوطني نذكر منها:

- أصبح PCN لا يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة، خصوصا بعد انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي الذي يتبنى اقتصاد السوق، في الوقت الذي صمم فيه PCN ليتناسب مع الاقتصاد الاشتراكي الموجه.
- تصنيف حسابات التسيير حسب طبيعتها وإهمال التصنيف الوظيفي، الذي يسمح بتحديد تكاليف الانتاج والتكاليف التجارية والمالية والإدارية دون اللجوء لإعادة معالجة المعلومات المحاسبية .
- اعتماد PCN على مبدأ التكلفة التاريخية لعناصر الذمة المالية وكذا حسابات التسيير لا يعطي الصورة الحقيقية، مما يجعل من القرارات المتخذة غير عقلانية.
- غياب عدد من حسابات في PCN مثل رأس المال البشري، رأس المال المسدد وغير المسدد، المصاريف الموزعة على عدة سنوات، نواتج التحصيل، الديون المقدرة، الخدمات البنكية، ... وغيرها من الحسابات[2]، بالإضافة إلى غياب المعالجة المحاسبية لبعض العمليات المهمة كعمليات قرض الإيجار، والعمليات المنجزة في إطار عقود المناولة، والبنايات المنجزة على أراضي الغير.

- لايوجد أي تمييز أو فصل بين الأصول المتداولة وغير المتداولة ، والخصوم المتداولة وغير المتداولة، حيث إن تصنيف الديون و الحقوق حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها ومدة الوفاء بها جعل عملية التحليل المالي صعبة.
- تعالج مصاريف البحث والتطوير على أنها مصاريف إعدادية، وليس على أساس أنها قيم معنوية، حيث أن القيم المعنوية محددة بشهرة المحل وحقوق الملكية الصناعية والتجارية.
- كما أن هناك نقائص مرتبطة بمحتوى المخطط حيث أن هناك بعض الحسابات ليس لها دلالة أو وجودها ليس في صالح جهة ما ومثال ذلك: حـ/ 19 الذي يعتبر مؤونة الخسائر من الأموال الخاصة ويؤدي إلى زيادة رأس المال، فإذا علمنا أن بعض هذه المؤونات غير مبررة فهذا يعني أن جزءا من الأرباح لم يخضع للضريبة وهذا ليس في صالح إدارة الضرائب. من جهة أخرى المصاريف المسجلة مسبقا حـ/468 ومصاريف في انتظار التحميل حـ/469 عند قراءتهما كأننا بصدد دراسة قسم المصاريف رغم كونها حسابي حقوق، وأيضا عند قراءة حـ /426 كفالات مدفوعة و حـ/421 سندات المساهمة يصعب ربطهما بالحقوق، وفي نفس الوقت تحديد علاقتها بالاستثمارات. وكذلك هناك بعض الحسابات في الديون ليس لها مدلولية واضحة مثلا: حـ/525 كفالات مقبوضة و حـ/526 أمانات تحت التسديد ليست لهما أية علاقة مع الاستثمار[3].
- يعتمد ترتيب عناصر الميزانية على مبدأ درجة سيولة الأصول و درجة استحقاقية الخصوم، و لا يأخذ بعين الاعتبار مبدأ السنوية.
- بعض عناصر الميزانية المحاسبية غير موضوعية مثل المصاريف الإعدادية فهي عبارة عن مصاريف و ليست موجودات مادية أو معنوية.
- غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني، حيث يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من أجلها تم تأسيس المعايير المحاسبية الدولية، وهذا سواء من الجانب المحاسبي أو المنهجي.
- كذلك هناك نقائص خاصة بالوثائق المحاسبية، فمثلا شكل الميزانية لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بالمقارنة، كما أن جدول حسابات النتائج لا يسمح بالتمييز بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية، ولا يقدم معطيات عن الدورة السابقة، بالإضافة إلى غياب جدول للتمويل وجدول لتدفقات الخزينة[4].
- ومن أهم النقائص غياب الإطار المفاهيمي ولو بصورة ضمنية مما يتسبب في جمود المحاسبة في الجزائر، وذلك لأن الإطار المفاهيمي يسمح بتحديد أهداف القوائم المالية وعناصرها وخصائصها النوعية وكذا مستعملي المعلومات المحاسبية، ويحدد المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.

ثانيا- مفهوم النظام المحاسبي المالي الجزائري

عرف القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 النظام المحاسبي المالي SCF[5] في مادته الثالثة كما يلي :

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[6].

يتضمن التعريف السابق خصائص المحاسبة المالية والتي نوجزها في الآتي[7]:

- التركيز عن المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛
- امكانية القياس العددي للمعطيات والمعلومات؛
- كشوف مالية تعكس المركز المالي وأداء المؤسسة؛
- قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول النتائج؛
- معرفة رصيد الخزينة وحركة تدفقاتها من خلال جدول تدفقات الخزينة.

وقد نصت المواد (2،4،5) من نفس القانون على نطاق تطبيق هذا القانون، وحددت الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وهي[8]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون أنشطة اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني تنظيمي؛
- يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثالثا- أسباب ودوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

تعتبر النقائص التي ذكرناها في PCN إحدى الأسباب الرئيسية التي دفعت بالتحول نحو SCF، حيث بقي PCN ثلاثون سنة دون تغيير أو تعديل، وهذا مخالف لمعيار مدة تعديل النظام المحاسبي المتعارف عليه وهو عشر سنوات، مما جعل PCN غير قادر على معالجة بعض الحقائق الاقتصادية الجديدة كعمليات قرض الايجار وحقوق الامتياز والعمليات بالعملة الصعبة وتغييرات الأسعار وغيرها. بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب ودوافع أخرى داخلية دفعت بالتحول نحو SCF، وتعتبر في غالبها أوجه قصور أخرى في PCN[9]:

- الصعوبات الكبيرة في تقييم المؤسسات لأجل خوصصتها؛
- المعلومات المضللة التي كان يتم الافصاح عنها عن طريق PCN لكثير من المؤسسات؛
- قصور القوائم المالية في تلبية حاجيات مستخدميها، أي أن المعلومات التي كانت تتواجد في تلك القوائم كانت ناقضة أحيانا وغير حقيقية أحيانا أخرى لاستعمالها في صناعة القرار؛
- الزام المؤسسات بتطبيق طرق محاسبية رغم عدم تماشيها مع واقعها الاقتصادي؛
- ضعف أدوات القياس المعتمدة من قبل PCN؛

- يستجيب PCN بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وقد تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛
- النظرة القانونية التي تطغى على النظرة الاقتصادية في PCN؛
- غياب صنف المحاسبة التحليلية وعدم إجبارية المؤسسات على استعمالها رغم كونها أداة فعالة في التسيير؛
- نقص تجانس الحسابات فب التسيير: فرغم أن PCN حاول الحفاظ على تجانس الحسابات داخل الصنف الواحد، إلا أن هناك بعض الحسابات لا تحقق هذه الصفة فمثلا الحسابات 15، 17، 19 لا تتجانس مع بقية الحسابات داخل الصنف الأول.

أما الأسباب والدوافع الخارجية فتتمثل في الآتي:

- اصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة التغيرات التي حدثت في الساحة الاقتصادية للبلاد كالتوجه نحو اقتصاد السوق، والشراكة مع الاتحاد الأوربي، والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- ايجاد اطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية، في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية ودخول الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسعار وانشاء البورصة؛
- توحيد القوائم المالية ونوعيتها؛
- اعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل ربط الجزائر بالممارسة المحاسبية الدولية ؛
- اشتراط الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية.

رابعا- أهداف وخصوصيات النظام المحاسبي المالي

يهدف تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى ما يلي:

- مواكبة النظام المحاسبي الجزائري للأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في الجزائر، سواء كانت وطنية أو أجنبية،
- الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المالية والمحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية المستقبلية (أي الانتقال من ميزانية محاسبية مسجلة بقيم تاريخية إلى ميزانية مالية قابلة للتحليل على حالتها دون إجراء تغيرات عليها)؛
- الانتقال من محاسبة المعالجة (comptabilité de traitement) إلى محاسبة الحكم (comptabilité de jugement)؛

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني للمحاسبة؛
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال تقديم معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة بتوفير معلومات منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

ويتميز النظام المحاسبي المالي عن الممارسة المحاسبية السابقة ممثلة في PCN مما يلي[10]:

- أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية؛
- طرق جديدة لتقييم الأصول والخصوم مثل القيمة العادلة؛
- مفاهيم جديدة للأعباء والنواتج أو الإيرادات مثل تغير طرق الإهتلاك والمؤونات؛
- اضفاء الصبغة المالية على المحاسبة، وهذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام؛
- ادراج الاستثمارات المالية ضمن التثبيثات، بينما كانت في PCN ضمن الحقوق؛
- بالإضافة إلى خصوصيات أخرى تميز هذا النظام الجديد تتمثل في الآتي:
- امكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة؛
- وجود إطار فكري للمحاسبة يحدد بصفة واضحة المبادئ والمفاهيم والأهداف؛
- وصف محتوى كل واحدة من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها الكيانات، وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية؛
- توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات، بما فيها تلك التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني مثل القرض الايجاري الامتيازات والعمليات التي تتم بالاشتراك؛
- تبني القواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة ولاسيما مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي؛
- توسيع مجال التطبيق مقارنة مع PCN، حيث أصبحت كل الكيانات مدعوة إلى تقديم حسابات مهما كان حجمها وقطاع نشاطها.

خامسا- الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

لضمان التطبيق الناجح للنظام المحاسبي المالي أصدرت الجهات الوصية عدد من القوانين والمراسيم والقرارات المحددة لكل الجوانب المختلفة من النظام وتحديد آليات التحول نحوه، وينحصر الإطار القانوني لهذا النظام في الآتي:

- **القانون رقم** 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي: تضمن موضوع التجميع المحاسبي وتعريف المحاسبة ومصطلح الاطار التصوري للمحاسبة المالية، كما أشار إلى القوائم المالية وإلزاميتها.

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن SCF: تناول الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للكيانات كالخصائص النوعية الواجب توافرها في القوائم المالية، والمبادئ المحاسبية، مضمون الأصول والخصوم.
- القرار رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26: الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.
- القرار رقم 72 المؤرخ في 2008/07/26: المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة، بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07: الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29: تتضمن الطرق الواجب اتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وقد أكدت هذه التعليمة عزم الوصاية بدأ تطبيق هذا النظام ابتداء من تاريخ 2010/01/01.

سادسا- الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

ينحصر الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في العناصر التالية:

- تحديد مستعملي القوائم المالية، وكذا طبيعة وأهداف هذه القوائم؛
- تحديد المبادئ المحاسبية، والخصائص النوعية للمعلومات؛
- تحديد المفاهيم الجديدة التي جاء بها هذا النظام.

1-القوائم المالية:

تهدف إلى تقديم معلومات وصورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، وتكون تلك القوائم مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وتسمح لهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية[11].

لقد أوجب النظام المحاسبي المالي مجموعة من القوائم المالية هي نفس القوائم الواردة في المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفق النقدي" والمتمثلة في[12]:

- الميزانية ؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تغييرات الأموال الخاصة؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- الملحق.

تعد القوائم المالية في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، ويتم عرضها لزوما بالعملة الوطنية، وهي توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات من السنة المالية السابقة.

كما نشير إلى أن هناك معلومات واجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية على غرار القوائم المالية وتتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة. فقد تكون معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة.

2- مستعملي القوائم المالية والخصائص النوعية لمعلوماتها

يستعمل للقوائم المالية كلا من:

- المستثمرون؛
- مسيرون، هيئات إدارية؛
- المقرضون (بنوك، مساهمون)؛
- إدارة الضرائب؛
- شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء؛

وتتمثل الخصائص النوعية التي ينبغي توافرها في معلومات القوائم المالية في الآتي[13]:

- الملاءمة: وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية، كما أنها تساعد على تصحيح التقييمات الماضية؛
- الدقة والموثوقية: أي الخلو من الأخطاء والإنحرافات، وتكون المعلومة موثوقة وصادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها؛
- القابلية للمقارنة: ويتحقق ذلك عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية، ومن بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات من خلال المقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة وتعني استمرارية الطرق، والمقارنة بين المؤسسات وتعني تشابه أو تجانس الطرق؛
- الوضوح وسهولة الفهم: المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات، فالمعلومة المالية تسمح لمستخدمها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.

3- المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

تتمثل المبادئ المحاسبية التي أكد عليها النظام المحاسبي المالي في الآتي:

- محاسبة التعهد: تسجيل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق(الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون إنتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به.
- استمرارية الاستغلال: يعني بناء القوائم المالية بافتراض مواصلة النشاط باستمرار في المستقبل.
- الدلالة: يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها، وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.

- قابلية الفهم: يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من قبل المستخدمين، بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.
- المصداقية: يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة، وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.
- التكلفة التاريخية: تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية، أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، حيث حسب هذا المبدأ مثلا تسجل استثمارات قرض الإيجار في الميزانية.
- مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية على القرارات المتخذة من طرف المستخدمي تلك القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه المؤسسة.

بالإضافة إلى تلك المبادئ هناك مبادئ أخرى يعتمدها النظام هي[14] :

- الدورية: يقصد بهذا المبدا أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من اثني عشر شهر تمثل السنة المالية تبدأ من 01 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر.
- استقلالية الدورات المالية: يعتبر هذا المبدأ أن نتيجة كل دورة مستقلة عن الدورة الأخرى.
- استقلالية الذمة المالية: هذا المبدأ يكرس أن المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها، والمحاسبية المالية عادة تقوم على الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وايرادات المؤسسة كوحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها، منفصلة عن الذمة المالية الخاصة بالمساهمين أو الشركاء فيها.
- وحدة العملة النقدية: يفرض على أي محاسبية تقوم داخل التراب الوطني الجزائري أن تكون مقيمة بالعملة الجزائرية، وحتى إن كانت هناك صفقات تمت بعملة أخرى فيتم تحويلها إلى الدينار الجزائري.
- الحيطة والحذر: وينص على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحيانا، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا تمت فعلا.
- ثبات الطرق المحاسبية: وذلك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية.
- مبدأ عدم المقاصة: حتى تكون القوائم المالية صادقة وواضحة يجب تسجيل كل العمليات التي تمت بصورة مستقلة دون مقاصتها مع بعضها البعض، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونا.

سابعا – المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني

سنحاول المقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمخطط المحاسبي الوطني PCN من خلال إبراز أهم الاختلافات بينهما ، والتي نوجزها في الجدول التالي[15]:

جدول رقم (01) : أهم الاختلافات بين SCF و PCN

PCN	SCF
رؤية قانونية للمؤسسة: المحاسبة وسيلة للرقابة وأداة للضبط الاجتماعي.	رؤية اقتصادية للمؤسسة: المحاسبة أصبحت عبارة عن معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرار.
صورة صادقة عن الحسابات المترجمة للوضعية القانونية لأصول وخصوم المؤسسة (تقييم الأملاك)	صورة صادقة عن الوضعية المالية، الأداء وسيولة (أو تدفقات) الخزينة للكيان الاقتصادي.
أسبقية القانون على الواقع: حيث لا يظهر بالأصول إلا الخيرات التي تمتلكها المؤسسة.	أسبقية الواقع على الشكل: حيث يظهر بأصول المؤسسة الخيرات التي تراقبها (القروض الإيجارية) .
قيمة محاسبية للأصول: تقييم بالكلفة التاريخية.	قيمة سوقية للأصول: إدماج مفهوم القيمة العادلة.
ارتباط وثيق بيم المحاسبة والجباية.	استقلالية المحاسبة عن الجباية، تسيير استراتيجي.
الكشوفات المالية: أولوية جدول حسابات النتائج لأجل قياس المؤشرات الاقتصادية الكلية مع عدم إدماج بعض البيانات في الميزانية (خارج الميزانية) وبالتالي بيانات ناقصة لا تسمح باتخاذ القرار.	الكشوفات المالية: أولوية الميزانية على جدول حسابات النتائج، وهي مطابقة للمعايير IFRS، كما تتضمن زيادة على ذلك جداول تغيرات الأموال الخاصة وجداول تدفقات الخزينة.

المصدر: من إعداد الباحث

ثامنا- مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية

من المنتظر أن يودي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى آثار إيجابية على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نوجزها فيما يلي[16]:

- تسهيل مراقبة حسابات المؤسسات لأنها تستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح؛
- تحقيق الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، والزيادة من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي؛
- يساعد المؤسسات الجزائرية على جلب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديمها للمعلومات المالية المطلوبة، وامتثالها إلى المعايير المحاسبية الدولية، كما يساعدها على الإستثمار في الخارج كونها تلقى قبولا في الأسواق الدولية؛
- يساهم في تقديم حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية؛
- يمكن من إجراء مقارنة أفضل حول الوضعية المالية عبر الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الفترة بين العديد من المؤسسات؛
- تحسين جودة المعلومات المحاسبية مما يرفع من كفاءة أداء إدارة المؤسسة؛
- رفع مستوى الإفصاح المحاسبي، فقد ارتبط الاهتمام بالمحاسبة في الجزائر بقياس الربحية التي تعتبر أساسا للاقتطاع الضريبي. بالإضافة لتحديد بعض المؤشرات التي تدخل مباشرة في الحسابات

الوطنية المجمعة (مثل القيمة المضافة، الاستهلاك، الإنتاج...) وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كان يجيب في الواقع عن الاحتياجات التي تعبر عنها الدولة، نظرا لملكيتها المطلقة للمؤسسات. وعليه فإن حجم المعلومات المحاسبية والمالية الواقع على عاتق المؤسسات الوطنية نشره، يعد محدودا نظرا لارتباطه بطبيعة القوائم المالية الختامية التي يتم إعدادها في نهاية السنة (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، كان هذا في ظل المخطط الوطني المحاسبي أما بعد التحول إلى النظام المحاسبي المالي فإن مستوى الإفصاح قد إرتفع نظرا اتغير بنية بعض القوائم المالية وإضافة قوائم أخرى لم تكن موجودة أصلا.

- ترسيخ التسيير الشفاف، وتعزيز آليات فضح كل المخالفات والاختلاسات والفساد.

تاسعا- صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

أثارت بعض المنظمات المهنية صعوبات وعقبات تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مباشرة، وتتمثل تلك الصعوبات في الآتي[17]:

- اختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم في مجال المحاسبة؛
- اختلاف قوانين الشركات وقوانين الضرائب بين الدول؛
- سرعة التوصيل؛ إذ أن عدم معرفة بعض مزاولي المهنة للغة الإنجليزية قد لايمكنهم من مواكبة تطور المعايير الدولية بالسرعة اللازمة؛
- تباين مستوى التأهيل العلمي والعملي بين الدول؛
- اختلاف الظروف التاريخية التي عاشتها المهنة في كل دولة من الدول.

وبخصوص الجزائر فقد وجدت الكثير من الصعوبات المتعلقة بتبني النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، وقد نتجت تلك الصعوبات عن خصائص البيئة المحاسبية في الجزائر المتمثلة في الآتي:

- غياب أسواق مالية ذات كفاءة عالية تساهم في تقديم الأسهم والسندات ومشتقاتها بطريقة حديثة؛
- نقص الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا، حيث أن العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب الأكاديميين لا يعرفون الكثير عن هذا النظام؛
- عدم وجود إجراءات صريحة و واضحة للقيام بتعديلات على محتويات القانون الضريبي لمسايرة النظام المحاسبي المالي، حيث أن هناك بعض العناصر التي تمثل عائقا في التقريب بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي ممثلة في: اهتلاك الأصول الثابتة وخسارة القيمة، تغيير الطرق المحاسبية، مؤرنات أعمال الصيانة الكبرى، عقود إيجار التمويل، الضرائب المؤجلة، المنافع الممنوحة للمستخدمين، تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية، تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة؛

- عدم انسجام القانون التجاري مع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي، فمثلا القانون التجاري الجزائري لازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاث أرباع (4/3) من رأس مالها فهي في حالة إفلاس ويجب تصفيتها، في حين أن معايير المحاسبة الدولية تعتبر رأس المال مجرد قيمة متبقية ناتج عن الفرق بين قيمة الاصول والخصوم وهو يتغير من وقت لآخر؛
- بطئ في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير، وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا لغياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته؛
- عوائق مرتبطة بالتقييم خاصة في حالة تحديد القيمة العادلة للتثبيتات المادية، خاصة وأن تحديدها يتطلب سوق تنافسي؛
- غياب نظام معلوماتي للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية؛
- صعوبة التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي (33 سنة).

خلاصة:

جاء النظام المحاسبي المالي في الجزائر بديلا عن المخطط المحاسبي الوطني الذي شهد عدة نقائص جعلته بعيدا عن القواعد المحاسبية الدولية ولا يتماشى مع التحولات الاقتصادية في الجزائر، وبعد أكثر من ثلاث سنوات من بدأ تطبيق هذا النظام ظهرت صعوبات مرتبطة بالدرجة الأولى بالبيئة المحاسبية في الجزائر، ولكن هذا لا يعتبر مبررا للتخلي عن هذا النظام بل دافعا لتوفير البيئة المناسبة له حتى تتجنب الجزائر التكلفة الكبيرة لتطبيقه في ظل بيئة غير مناسبة، حيث أن العمل بهذا النظام أصبح ضرورة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وشرطا لضمان التحول الناتج نحو اقتصاد أكثر تفتحا وقوة.

حتى تضمن الجزائر تطبيقا موفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد لابد من مراعاة مايلي:

- ضرورة إعادة هندسة برنامج مقياس المحاسبة في المؤسسات التعليمية وفق النظام الجديد؛
- تعميم تدريس أبجديات البورصة والأسواق المالية؛
- إعادة الرسكلة الدورية للعاملين في مجال المحاسبة لتأهيلهم وتجديد معارفهم؛
- ضرورة تعديل القانون التجاري بما يتماشى مع النظام المحاسبي المالي؛
- تغيير النظام الجبائي لجعله يتوافق مع قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- تنظيم لقاءات ونشاطات تحسيسية حول النظام الجديد يشارك فيه كل الفاعلين في مجال المحاسبة من أكاديميين ومهنيين؛
- مد جسر للتعاون بين الجامعات ومراكز التكوين والمهنيين والإدارة المعنية كإدارة الضرائب والضمان الاجتماعي، وذلك لتوحيد الرؤية حول تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛

- تنظيم دورات تدريبية من طرف متخصصين تركز على التقنيات المحاسبية الجديدة، وعلى كيفية تجاوز صعوبات التطبيق الميداني لهذا النظام.
- تشجيع إقامة تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين.

الهوامش والمراجع:

[1]. Plan comptable général

[2] . مداني بن بلغيث، «أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2004)، ص 105.

[3]. حمادي نبيل، «محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط إلى النظام،» ورقة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، المنظم من طرف جامعة سعد دحلب بالبليدة - الجزائر- أكتوبر 2009، ص ص 6- 7.

[4] . مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص105.

[5] Système Comptable Financier

[6] . المادة الثالثة من القانون رقم 11/07 المتضمن "النظام المحاسبي المالي" الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، نوفمبر2007، ص 03.

[7] . مسعود درواسي وآخرون، «مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير المحاسبية الدولية (قياس وتقييم بنود القوائم المالية) ،» ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، المنظم من طرف جامعة سعد دحلب بالبليدة، ديسمبر 2011، ص4.

[8] . الموارد (2،4،5) من القانون رقم 11/07 المتضمن "النظام المحاسبي المالي" الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 74، نوفمبر2007، ص .3

[9] . للتفصيل أكثر أنظر:

- مسعود بوخالفي، «أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية،» (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأغواط ، 2013)، ص ص 92- 93.
- بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS ، ج1 (الجزائر: دار هومة ، 2010)، ص 16.
- مسعود دراوسي وآخرون، مرجع سابق، ص 4.
- مختار مسامح، «النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل،» أبحاث اقتصادية (كلية الملوم الاقتصادية، جامعة بسكرة – الجزائر-)، العدد 4 (ديسمبر 2008)، ص202.
- صالحي بوعلام، «أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي،» (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010)، ص ص 65- 66.

[10] . حنيفة بن ربيع، مرجع سابق، ص 23.

[11] Tazdaitau , *Matrise du système comptable Financier* (Alger: Edition ACG , 2009) , P.51.

[12] أنظر:

- المادة 6 والمادة 29 من القانون رقم 07- 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 2007.

-A.Kaddouri .A.Minéche, *Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007* (Réghaia Algérie: Enag. Edition, 2009), p. 91.

[13] . أنظر:

-Conseil de la comptabilité, ministère des finances, *Projet de système comptable Financier*, Février ,2005, pp 4 - 5.

-Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, *Normes IFRS et PME* (Franc: Edtition DUNOD, 2004), p. 20.

[14]. لبوزنوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، ج1، (بسكرة الجزائر: مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، 2009) ص ص5- 7.

[15]Salem Naitoubbas, *les normes IAS et IFRS pour une meilleure gestion comptable*, Bulletin Mensuel de la caisse nationale d'assurance chômage, N33, Janvier/Février/Mars , 2008.

[16] . أنظر:

- صالحي بوعلام، مرجع سابق، ص 115- 116.
- بن بلغيث مداني، النظام المحاسبي المالي الجديد وبيئة المحاسبة في الجزائر، ورقة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، المنظم من طرف جامعة سعد دحلب بالبليدة - الجزائر- أكتوبر 2009، ص 4.

[17]حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط1(عمان الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008) ص ص113- 117.